



GENERAL ASSEMBLY ASSEMBLÉE GÉNÉRALE ASSEMBLEIA GERAL جمعية عمومية

#CODESRIA14

Creating African Futures in an Era of Global Transformations:

Challenges and Prospects

Créer l'Afrique de demain dans un contexte de transformations mondialisées :

enjeux et perspectives

Criar Futuros Africanos numa Era de Transformações Globais:

Desafios e Perspetivas

بعث أفريقيا الغد في سياق التحولات المعولمة :

رهانات و آفاق

بسم الله الرحمن الرحيم

تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في أفريقيا

Domestic Resources Mobilization to Finance Development in Africa

Adam Ahmed Soliman Sabbil



CODESRIA

08 - 12 June / Juin 2015

Dakar, Senegal



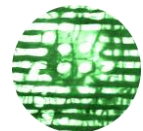
ملخص:

تناولت هذه الورقة أهمية تعبئة الموارد المحلية كاستراتيجية لتمويل التنمية في أفريقيا ، والسياسات المطلوبة لتحقيق ذلك ، خاصة بعد تناقص الموارد المالية التي كانت تتدفق إلى بلدان القارة نتيجةً لانهيار الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وما ترتب عليه من تراجع الاهتمام العالمي ببلدان العالم الثالث بما في ذلك أفريقيا ، وللأزمة المالية التي ضربت العالم في أواخر عام 2008م . لقد أوضحت الورقة أن القارة الأفريقية زاخرة بالعديد من الموارد البشرية ، والمادية إذا ما أمكن استغلالها واستخدامها استخداماً منتجاً سوف تتيح للأفارقة حرية تصميم سياسات وبرامج إنمائية تعبر عن الأولويات الحقيقية لبلدانهم والتقليل من الاعتماد على الموارد الأجنبية والقواعد التي تطبق عليه . وتعد إيجاد نظاماً للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة ، والفعالية والشفافية والمساءلة في أفريقيا ومحاربة الفساد ، فضلاً عن تصميم وتنفيذ سياسات إقتصادية جيدة ، وإيجاد نظام مالي يتدخل كوسيط لجذب ودائع الجمهور وإتاحته للقادرين على الاستثمار بكفاءة ، وإدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي ، والحد من هروب رأس المال ، وإصلاح النظام الضريبي ، وتشجيع تحويلات العمال المهاجرين ، وإصلاح سوق رأس المال شروطاً ضرورية لضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية في القارة.

كلمات مفتاحية : تعبئة الموارد المحلية ، تمويل التنمية ، إنفاق العفو ، الدولة الانمائية ، رأس المال الأجنبي

1- مقدمة :

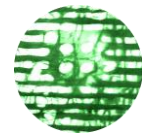
عانت البلدان الإفريقية كغيرها من بلدان العالم الثالث من فجوة في الموارد اللازمة لتمويل التنمية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي ، وانهيار المعسكر الاشتراكي - إذا تراجع إهتمام القوى الغربية ببلدان العالم الثالث بما في ذلك بلدان القارة الإفريقية ، وتحول أنظارها صوب بلدان شرق أوروبا التي خرجت من عباءة المعسكر الاشتراكي ، وتبنت نظام اقتصاد السوق



، وإزداد الأمر سوءاً بعد تفجر الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008م ، وما Market Economy تبعها من تناقص الموارد المالية التي كانت تتدفق لبلدان القارة سواءً كانت في شكل قروض ، أو مساعدات رسمية.

وقد حظي موضوع تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية على المستوى الدولي باهتمام متزايد ، خاصة بعد الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة MDGs التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة في عام 2000م التي وضعت لها إطاراً زمنياً حتى العام 2015 م لبلوغها ، وقد دعت الأمم المتحدة لمؤتمر دولي عقد في مدينة مونتيري بالمكسيك خلال الفترة من 18-22 مارس 2002م لمناقشة قضية تمويل التنمية الذي تم التأكيد فيه على أن تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة وزيادة استخدامها استخداماً فعالاً جنباً إلى جنب مع الموارد الدولية شرطاً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية التي أجمع عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة MDGs . وفي دورتها السادسة والخمسين التي انعقدت في يوليو 2002م أيدت الجمعية العامة توافق آراء مونتيري على النحو الذي اعتمدته المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في 22 مارس 2002 م (القرار 210/56 باء) ، وعملاً بقرار الجمعية العامة 273/57 الصادر في 20 ديسمبر 2003م أنشئ مكتب التمويل للتنمية لتعزيز ودعم المتابعة الدائمة للإلتفاقيات والإلتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر التمويل للتنمية الدولي عام 2002 كما ورد في توافق آراء مونتيري¹ ، وفي دورتها رقم 60 التي

¹ - مكتب التمويل للتنمية يقدم خدمات كمركز تنسيق في الأمانة العامة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري بصفة عامة على المستوى الوطني ، والإقليمي والعالمي . وفي هذا السياق يعمل المكتب من أجل تكثيف التعاون والتفاعل مع أمانات المؤسسات صاحبة المصلحة الرئيسية كالبنك الدولي (WB) ، وصندوق النقد الدولي (IMF) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجان الإقليمية ومصارف التنمية ، فضلاً عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية ، وذلك بهدف تعزيز اتباع نهج متماسك ومتكامل داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها في المجالات المواضيعية الرئيسية لتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية. يقدم المكتب دعماً فنياً من أمانة المكتب ، بما في ذلك إعداد التقارير السنوية لأصحاب المصلحة المتعددين وغيرها من التدخلات للعملية الحكومية المنوط بمتابعة مؤتمر مونتيري ، وبخاصة الحوار رفيع المستوى كل عامين للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والاجتماع السنوي الخاص رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المكتب مكلف بتنظيم ، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ، وأصحاب المصلحة

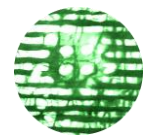


انعقدت خلال الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2005م قررت الجمعية عقد مؤتمر متابعة دولي من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وقد شهدت العاصمة القطرية الدوحة انعقاد ذلك المؤتمر خلال الفترة من 29 نوفمبر - 2 سبتمبر 2008 م الذي أكد أيضاً على أهمية دور السياسات الوطنية في تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. وفي السياق ذاته عقد المعهد العربي للتخطيط بالكويت مؤتمره الدولي العاشر بالعاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 21-23 مارس 2011 م بعنوان "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، وكانت تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية أحد محاور ذلك المؤتمر.

كذلك حظي موضوع تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية بنفس الاهتمام على المستوى الإقليمي خاصة فيما يتعلق باستراتيجية التنمية في أفريقيا ، وقد جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد ، 2007 م) أن الحقائق دلت على أن ثمة مصادر للتمويل المحلي يمكن أن تحد مع مرور الوقت إذا ما أحسنت تعبئتها واستثمرت بكفاءة أن تحد بدرجة كبيرة من اعتماد أفريقيا على الموارد الأجنبية من خلال توفير موارد إنمائية بديلة". وفي السياق ذاته أكد وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة في ختام أعمال الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء 2012 م على أهمية تعبئة الموارد المحلية / 3 المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالقاهرة في يوم 28 لتوفير التمويل المستقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا.

في ظل هذا التوجه الدولي والإقليمي حول محورية ؛ تعبئة الموارد المحلية العامة ، والخاصة وزيادة استخدامها استخداماً فعالاً لتمويل التنمية في البلدان النامية ، تهدف هذه الورقة إلى مناقشة أهمية تعبئة الموارد المحلية لأغراض تمويل التنمية في أفريقيا والسياسات المطلوبة لتحقيق ذلك.

المتعدين وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من تنفيذ التزاماتها وفقاً لما اتفق عليه في توافق آراء مونتيري والناتج ذات الصلة.

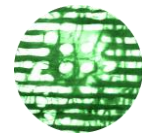


وبعد: تشتمل بقية هذه الورقة على أربعة أجزاء: الجزء الثاني يتناول الإطار النظري لأهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية ومراجعة الأدبيات ذات الصلة ، والجزء الثالث يتناول الموارد التي يمكن تعبئتها لتمويل التنمية في أفريقيا ، والجزء الرابع يتناول السياسات المطلوبة للتعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية في أفريقيا ، والجزء الخامس والأخير عبارة عن ملاحظات ختامية.

2- الإطار النظري ومراجعة الأدبيات ذات الصلة:

2-1 : مفهوم تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية وسنده النظرية:

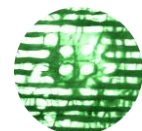
تعبئة الموارد Resources Mobilization تعني العمل على تجميعها ، والقضاء على الهدر والتبذير في استخداماتها وإعادة ترتيب أولويات توظيفها ، وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوي القاعدة العلمية والتقنية الوطنية (العيسوي ، 2011م). وهناك ثلاثة جوانب يلزم وضعها في الاعتبار عند الحديث عن تعبئة الموارد من أجل التنمية: أولاً ، ينبغي مضاعفة هذه الموارد قدر المستطاع ، ثانياً يجب إتاحة هذه الموارد للإستخدام المنتج ، وأخيراً يجب استخدام هذه الموارد بكفاءة (الأونكتاد، مصدر سابق). ويعتبر آرثر لويس (1954م) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في منتصف خمسينيات القرن الماضي ، أول من أشار إلى أهمية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية في مقالته الشهيرة حول " التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل " ، وكما هو معروف ، فقد طور لويس نظرية متكاملة لتنمية الاقتصاديات المتخلفة استناداً على افتراض وجود موارد عاطلة في الريف تتمثل في البطالة المقنعة (فائض عمالة ذات إنتاجية قريبة من الصفر أو مساوية له) ، وقد اشتهرت هذه النظرية في ما بعد باسم "نموذج الاقتصاد الثنائي Dual Economy Model" (علي ، 2008 م). وقد قام لويس بصياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع ما يدخر ويستثمر 4% أو 5% أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي 12% أو 15% أو أكثر من دخله القومي. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية في عملية التنمية، لأن



الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال ، ولا يمكن تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد أن نفسر سبب زيادة الإدخار كنسبة من الدخل القومي (المصدر نفسه).

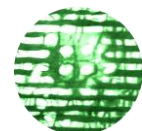
كذلك ركز الاقتصادي البريطاني والت رستو (1960 م) في نظريته التي أطلق عليها "نظرية مراحل النمو من الدخل القومي إلى 5% اقتصادي : بيان لا شيوعي" على ضرورة رفع معدل الإدخار والاستثمار من ليصبح قادراً على تسير ذاته بذاته أو ما Take-Off أو أكثر بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق 10% Self- Sustained Growth يسمى بمرحلة النمو الذاتي.

Neo-Classical وفقاً للنظريات أعلاها ، التي عرفت في الأدب التنموي بنظريات النمو التقليدية المحدثة ، ينصب مفهوم رأس المال على رأس المال بمعناه المادي الضيق ، ومن ثم يكون من Growth Models Diminishing Returns المنطقي أن يخضع الاستثمار في هذا النوع من رأس المال لقانون تناقص الغلة ، ويصبح من المتوقع أيضاً أن يتناقص معدل النمو الاقتصادي (بمعنى معدل النمو في متوسط Law of نصيب الفرد من الدخل) عبر الزمن حتى يصل إلى الصفر في الأجل الطويل مالم يحدث تقدم تكنولوجي يكون من شأنه زيادة معدلات النمو مرة أخرى (العربي ، Technological Progress Exogenous خارجي ، Caldor ، التي اعتمدت على كتابات كالدور (New Growth Models 2007م)، أما نماذج النمو الجديدة (نظرت إلى رأس Rober Lucas 1988 ، وروبرت لو كاس (Paul Romer ، وياول رومار (1962-1986) ، بالإضافة إلى رأس المال المادي المتعارف. Human Capital المال نظرة أوسع لتشمل رأس المال البشري وقد اعتبرت هذه النماذج رأس المال البشري على أنها العنصر الحاسم في عملية التنمية - إذ أصبح من المنطق عليه أن معيار نجاح أو فشل جهود التنمية في بلد ما هو ما يمتلكه هذا البلد من ثروة بشرية ، وعقول وكفاءات قادرة على قيادة عجلة التقدم . لكن دلت التجربة أن البلدان النامية تعاني من ندرة رأس المال، مما يعني ضمناً ضالة الإدخار في هذه البلدان ، الأمر الذي حدا بالعديد منها إلى طلب رؤوس أموال أجنبية بأشكاله المختلفة لإنفاذ برامج التنمية فيها ، واستناداً على تحليله للاقتصاديات الثنائية خلص آرثر لويس إلى ملاحظة أن نموذج



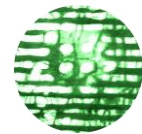
يمكننا من الإجابة على التساؤل حول لماذا تتميز البلدان النامية بـضالة حجم الادخار ؟، ويجب أن السبب الأساس في ذلك يكمن في أن هذه البلدان تتميز بقطاع رأسمالي صغير للغاية (مع ملاحظة أن القطاع الرأسمالي لا يقصد به فقط القطاع الخاص وإنما يشمل أيضاً قطاع رأسمالية الدولة). ويفسر لويس ذلك بقوله: إذا كان لهذه البلدان قطاعاً رأسمالياً كبيراً فإن الأرباح ستكون كبيرة نسبياً ، ومن ثم سيكون الإدخار كبيراً نسبياً أيضاً. ويلاحظ في هذا الخصوص أن قطاع رأسمالية الدولة يمكنه أن يساعد في تراكم نسبة أعلى من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص وذلك بسبب إمكانية فرضه لضرائب على القطاع التقليدي بالإضافة إلى ما يتم ادخاره بواسطة القطاع الخاص الرأسمالي (علي ، مصدر سابق).

وفي الاتجاه ذاته يضيف نيركسه (Nurkse, 1966) "انه على الرغم من وجود عوائق خطيرة أمام تكوين رأس المال في البلدان النامية والتي تتبع من الفقر المدقع، أو من عدم الاستقرار السياسي، أو من بعض الاجراءات الدستورية، فانها يمكن ان تكون بمثابة مصادر كافية لتكوين رأس المال حالما تكون عملية التنمية قد بدأت". لكن طبقاً لفكرة الفائض التي بحثها بول باران ، أن الإدخار الذي يمكن أن يتحقق في كثير من البلدان النامية يفوق كثيراً الإدخار المحقق فعلاً (محمد ومبارك ، 1985 م). فهناك موارد ادخارية مبددة ، وأخرى مكتنزة ، وثالثة كامنة . تتمثل الموارد الإدخارية المبددة في صورة استهلاك بذخي من جانب أصحاب الدخل المرتفعة التي تقلد وتحاكي أنماط الاستهلاك الراقية في البلاد المتقدمة التي لا تتفق مع واقع الحياة في البلاد النامية ، كما أنه توجد حالات أخرى تبدد فيها البلاد النامية قدرًا من الموارد التي يحققها قطاع التصدير بها بسبب سياسات الاستيراد غير الرشيدة ، تلك السياسات التي لا تقيد استيراد السلع الكمالية التي تتنافس على الأرصدة الأجنبية المحدودة التي يجب أن يوجه القدر الأكبر منها لاستيراد متطلبات التنمية من سلع إنتاجية وسيطة ورأسمالية (المصدر نفسه) . وتمثل الموارد الإدخارية المكتنزة التي تراكمت على مر السنين في شكل مكتنزات من المعادن الثمينة كالذهب والتحف ، أما الموارد الإدخارية الكامنة فتلك التي تتمثل في الموارد البشرية الفائضة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي ، وأيضاً في قطاع الخدمات العام والخاص (المصدر نفسه). وهنا تبرز



المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق اجراء تغيرات جذريه في الاقتصاد القومي، لتعبئة هذا الفائض، ويؤيد هذا الرأي نيركسه (Nurkse) حيث يدعو الى البحث عن اسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامي، فهي نوعاً من الادخار الكامن. كما ويشار أيضا الى أهم أوجه الضياع في الادخارات في البلدان النامي تتمثل في البطالة بأنواعها السافره والمقتعه Disguised Unemployment ، والاكتناز ، والتصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي ، الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص) ، والتهرب الضريبي ، هروب رؤوس الأموال للخارج " Capital Flight" والتحويلات الأخرى . وإن تعبئة المدخرات الضائعة من شأنها ان ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار المحلي دونما اضرار بمستوى معيشة الأفراد ، وانما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحليه والحاجه الى التمويل الخارجي، وان الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار، وتظهر عادة على شكلين من التدفقات (Flows) هما التدفقات النقدية وتشمل الموارد النقدية المحليه أو الأجنبيه اللزومه لتمويل المشاريع في الاقتصاد ، والتدفقات العينية وتشمل كافة السلع الانتاجيه (الرأسماليه) كغطاء سلعي للاستثمارات المخطط تنفيذها مثل المكنائن، والآلات ، والمعدات، والطاقة، وقطع الغيار. ويحدث التوازن الاقتصادي حينما يتطابق الادخارات مع الاستثمارات $S \equiv I$ بيد أنه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة ، وماتعانيه البلدان النامي في هذا الجانب يتمثل في تشوه في البنيه الاقتصاديه والانتاجيه ، وضعف الاستغلال للموارد المتاحة ، وانخفاض الانتاجيه ، وانخفاض الدخل ، وتراجع مدخرات الأفراد ، وتزايد الاستهلاك ، وارتفاع التضخم (الفياض ، 2008 م).

وفي الاتجاه نفسه فقد أورد الكنزيون الجدد أمثال هارود- دومار، وهيكنس، وهانسن ، وروبينس بأن الادخار هو العنصر المهم في التراكم الرأسمالي، فاذا ما تم رفع معدلات النمو الاقتصادي فان زيادة الادخار ستدفع الى زيادة مثمرة في رأس المال ومن ثم زيادة الانتاج والنمو من خلال ان زيادة عرض رأس المال ستعمل على خفض سعر الفائدة وهذا من شأنه ان يشجع الاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج والنمو (ابراهيم ، 1986 م).



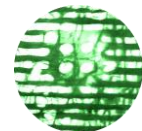
لكن النظام الاقتصادي الاسلامي سبق جميع الأنظمة الوضعية رأسمالية كانت أم اشتراكية في ضرورة تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. فقد أوضح الدكتور يوسف إبراهيم يوسف (1993م) في كتابه المعنون "إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق أن الأوعية التي أرشد إليها القرآن الكريم، وأرشدت إليها السنة المطهرة كثيرة، وفي مقدمتها فكرة "العفو"، التي تجعل كل ما يزيد عن كفاية الشخص مما لديه من إمكانيات، تجعله كله محلاً للإنفاق على مصالح المجتمع ، والأمر يقتضي العمل على ابتكار أوعية ادخارية مشتقة من هذه الفكرة وعندها يمكن توفير المطلوب لتمويل التنمية بالاعتماد على الجهود والإمكانيات الذاتية للأمة المسلمة بدلاً من الاعتماد على التمويل الخارجي حتى وقع الكثير منها في مشكلة الديون الخارجية². وفي هذا السياق يقول عمر عبيد حسنه في تقديمه للكتاب المشار إليه "أن أية محاولات للنهوض بعيداً عن حسن استثمار هذه الطاقات، وتوظيفها، من خلال إعادة إحياء مفهوم فروض الكفاية، التي هي في الحقيقة واجبات اجتماعية تكافلية، تحقق الاكتفاء الذاتي، سوف تبوء بالفشل".

2-2: أهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية :

يتمثل في Development literature هناك إتجاه أخذ يحظى بقبول واسع ، ومتزايد في الأدب التنموي المناداة بأن تعتمد الدول النامية على مواردها الذاتية في تحقيق التنمية على المدى البعيد (عجيبة وآخرون - ODA، 1995) نظراً للمساوئ التي تترتب على استخدام التمويل الأجنبي (قروض - مساعدات رسمية) والمتمثلة في الآتي:FDIs واستثمارات أجنبية مباشرة

1- تزايد الحاجة إلى الاسراع بمعدلات التنمية على المستوى الوطني أو المحلي، ولتتغلب التدفقات المالية الخارجية لأسباب سياسية (كما هو الحال في السودان منذ التسعينيات) أو تحويلها إلى مناطق

- "العفو" كلمة قرآنية، وردت في كتاب الله تعالى في الموضعين السابقين. وهي (لغةً): مازاد علي الحاجة ويمكن إجمالها في ثلاثة مجالات: العفو من الجهد البشري والعفو من المال العيني والعفو من المال النقدي. يقول الله تعالى: "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ" (البقرة:219). ويقول جل شأنه: "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ" (الأعراف:199).



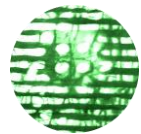
أخرى أكثر أهمية (كبلدان شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) بعيداً عن المناطق التقليدية التي كانت تتلقى معظم التدفقات المالية الأجنبية أثناء الحرب الباردة.

2- الشروط القاسية التي تفرضها مصادر التمويل الأجنبية (دول ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي....الخ) لتقديم المنح والقروض للبلدان النامية التي تعرف في الأدب التنموي بالمشروطية (Conditionality) ، و هذه الشروط تشمل:

(أ) شروط اقتصادية كربط شراء السلع والخدمات الممولة من حصيللة القروض التي تمنحها الدول المتلقية من الشركات ، والمؤسسات ، والجهات داخل حدود الدولة المانحة (أي أن الموارد التي خرجت من البلدان المانحة سواء في شكل قروض ، أو مساعدات رسمية تعود إليها لتخلق مزيداً من فرص العمل وزيادة الدخول لمواطنيها) ، أو تطبيق سياسات أثبتت التجارب عدم ملائمتها لظروف البلدان المتلقية مثل سياسات التكيف الهيكلي Structural Adjustment Policies التي فرضها صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IBRD كشرط لتقديمهما قروضاً لتمويل العجز قصير المدى في موازين المدفوعات في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (للمزيد أنظر إلى عبدالقادر علي ، 1985م، Sudan Economy in Disarray) ، فضلاً عن ربط استخدام موارد القروض ، والمعونات بمجالات استخدام محددة قد لا تتسجم مع أولويات التنمية التي ترغب الدول المتلقية في تنفيذها³ ، أو اشتراط استخدامها في مناطق جغرافية محددة لا تتواءم مع أهداف خطة التنمية الإقليمية للدولة المتلقية (الزبير ، 2009م).

(ب) شروط سياسية: بحسب الزبير (المصدر نفسه) تتطلب عملية تحديد حجم القروض والمعونات بالدول المانحة Donors وتخصيصها إلى الدول المتلقية موافقة الأجهزة التشريعية والتنفيذية في تلك الدول، وهنا تخضع سياسات منح القروض والمعونات إلى العديد من الاعتبارات التي تستند

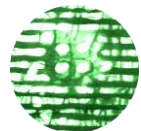
في تمويل القطاع الزراعي مثلاً في أفريقيا على FDI - قد لا يرغب رأس المال الأجنبي سواء كان قرضاً أو استثماراً أجنبياً مباشراً³ الرغم من أنها تستوعب أكثر من ثلثي سكان القارة ، وتشكل مصدر الدخل لأكثر من 80% من سكان الريف - إذ يركز بدلاً عن ذلك على قطاع الخدمات أو قطاع النفط (كما هو الحال في السودان ونيجيريا) باعتبارهما قطاعين مضموني العائد.



إلى المصالح السياسية ، والاستراتيجية للدول المانحة. وفي بعض الدول المانحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر دولة مانحة للقروض والمعونات الدولية في العالم المعاصر من حيث الحجم المطلق للقروض والمعونات) نجد أن قانون المعونة الأمريكية ينص صراحة على أن المعونات الدولية الأمريكية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد العالم استخدام المعونات ، والقروض الدولية كأداة من أدوات الاستقطاب لصالح قطبي الصراع (الرأسمالي والاشتراكي) خلال فترة الحرب الباردة منذ منتصف القرن الماضي ، وحتى انتهائها لصالح القطب الرأسمالي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. كما شهد العالم أيضاً العديد من الحالات التي تم فيها استخدام القروض والمعونات الدولية لخدمة المصالح السياسية ، والاستراتيجية للدول المانحة (للمزيد حول استخدام المنح والقروض للأغراض السياسية : أنظر الزبير، 2009).

3- الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تمويل التنمية قد يؤدي إلى إصابة البلد المتلقي بما عرف في الأدب التنموي بالمرض الهولندي Dutch Disease ، لأنه يؤدي إلى التراخي في تعبئة المدخرات الوطنية لتمويل التنمية بسبب الاعتماد المفرط على هذه الموارد ، أو ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة نتيجة تدفق الموارد الأجنبية إليها، ومن ثم تراجع تنافسية صادراتها إلى الأسواق العالمية ، أو تحول الموارد فيها عن إنتاج السلع التي كانت تنتجها وتصدرها الدولة من الناحية التقليدية نحو قطاعات أخرى⁴.

4 - شاع استخدام مصطلح المرض الهولندي في الستينيات من القرن الماضي عندما اكتشفت هولندا كميات ضخمة من الغاز الطبيعي داخل حدودها في بحر الشمال، وترتب على هذا الإكتشاف تطورات سلبية على قيمة العملة الهولندية مقابل العملات الأجنبية في ذلك الوقت التي أخذت في التزايد بفعل تزايد إيرادات الصادرات من الغاز، الأمر الذي قلل من تنافسية صادراتها الصناعية فبدأت de-industrialization في الانخفاض، وهو ما ترتب عليه تراجع النمو في القطاع الصناعي أو ما يطلق عليه



4- رأس المال الأجنبي سواء كان معونات أو استثمارات أجنبية مباشرة تتسم دوماً بالتذبذب ، وبعدم اليقين

Uncertainty (Culpeper & Bhushan , 2008) ، وبالتالي لا يمكن التعويل عليهما في تمويل

برامج ومشروعات إنمائية تتسم بالديمومة والصيرورة.

5- لقد دلت التجربة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم تسهم إلا بنسبة ضئيلة في التكوين الرأسمالي على

مستوى العالم بصفة عامة ، وعلى مستوى الدول النامية بصفة خاصة. ففي الصين أكبرمطلق

للاستثمار الأجنبي المباشر لم تزد هذه النسبة على 10.4% في عام 2002م وإن كانت قد تراوحت

بين 14% و 17% في الفترة 1994 - 1998م وباستثناء ماليزيا التي وصلت فيها النسبة إلى 25%

في الفترة 1991 - 1993م ، وكذلك سنغافورة وهونج كونج اللتان شهدتا قيماً بالغة الارتفاع لهذه

النسبة في عدد من السنوات فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي إلى

التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيراً من متوسط الدول النامية ، بل إن النسبة في دول مثل كوريا

، وتايوان ، وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية ، وهذا الوضع قد لا يكون غريباً ، حيث

ان النسبة المناظرة على المستوى العالي وإن كانت قد زادت من 2.5 % عام 1982 إلى 4.3 بعبارة

أخرى، على الرغم من العولمة ، فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لا يزال هو

الاستثمار الوطني ، وليس الاستثمار الأجنبي (العيسوي ، مصدر سابق). وكما يقول سانجاي لال

فإنُ الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحقق التنمية الذاتية بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي،

وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي ، عالي النوعية ، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع

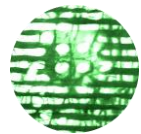
أكبر من هذا الاستثمار(المصدر نفسه).

6- رأس المال الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترحيل الأرباح الذي يحصل عليه

إلى البلد الأصلي بدلاً عن إعادة استثماره في البلد المضيف مما يؤدي في نهاية المطاف إلى دفع

عملية التراكم في الأولى وبدائية عملية نزع التراكم De- accumulation في الثانية الأمر الذي أوقع

العديد من البلدان في شرك التخلف التنموي وفقاً لنظريات التبعية(سعيد ، 2005م).



7- إن من شأن زيادة استخدام الموارد المحلية والاستثمارات الأكثر إنتاجية أن تتيح للبلدان النامية امتلاك حيزاً من حرية اختيار السياسات لتحديد البرامج الإنمائية التي تعبر عن الأولويات الحقيقية لبلدانهم مما يعطي معنىً لتعبير إمتلاك زمام أمور السياسات الإنمائية.

8- إن من شأن التركيز على تحسين تعبئة الموارد المحلية ، وتحسين نوعية استخدامها أن يؤدي ليس فقط إلى زيادة مستوى الموارد المتاحة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر ؛ وإنما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إيجاد حيز السياسات العامة المطلوبة لكي تدعي البلدان النامية ملكيتها الحقيقية للعملية الإنمائية.

9- يؤدي تبني الدولة (خاصة تلك التي تتبنى النظام الديمقراطي) استراتيجية إنمائية معتمدة على تعبئة مواردها المحلية العامة (خاصة من خلال الضرائب) إلى إعمال مبدأ المساءلة Accountability لدى مواطنيه دافعي الضرائب من خلال الرقابة على صرف هذه الموارد ، خلاف الدولة التي تعتمد على الموارد الأجنبية التي لا تخضع في الغالب للرقابة الشعبية. وقد دلت تجارب عديدة على أن الاعتماد الكبير على الموارد الأجنبية ، أوحى الموارد الطبيعية (كالنفط مثلاً) سيؤدي إلى تقويض كفاءة الحوكمة Governance كما تدل على ذلك مؤشرات البيروقراطية، والفساد ، وسيادة حكم القانون (Knack, 2001).

2-3: التحديات المصاحبة لعملية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية:

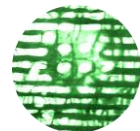
هناك تحديات عديدة مصاحبة لعملية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية، تتمثل في الآتي:

1- قلة أو ندرة هذه الموارد ، وارتفاع معدلات الفقر وانتشاره على نطاق واسع الأمر الذي يجعل

خيار تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية الخيار الأصعب Hard Option قياساً بالموارد

الأجنبية المتمثلة في المساعدات الرسمية ODA والاستثمار الأجنبي المباشر FDI Aryeetey,

(2004).



2- معظم المدخرات في البلدان النامية في أشكال يصعب تحويلها إلى تمويل تنموي ، وتأخذ هذه

المدخرات في معظمها شكل أصول غير مالية كالحيوانات ، والأراضي ، والعقارات والمعادن الثمينة

كالذهب والماس وغيرها ، وهذا يعبر عن صعوبة الوصول إلى القطاع المالي وعدم الثقة فيه.

3- صعوبة الوصول إلى بعض الأنشطة إما لأنها غير رسمية Informal أو هاربة عن أعين

السلطات الرسمية (التهرب الضريبي)، أو لرداءة الطرق (كما هو الحال في السودان) أو حتى

بسبب طبيعة النشاط الممارس (كالرعي المتنقل في السودان) ، أو حتى بسبب ضعف كفاءة

الجهاز الضريبي.

4- تأثر حجم الموارد التي يراد تعبئتها من أجل التنمية عندما يتبنى البلد المعني سياسات اقتصادية

بلوغ أهداف معينة ، (أهداف متضاربة) ، مثال ذلك عندما تعمل الدولة على تخفيض التعريفات

الجمركية (من خلال تحرير التجارة كأحد مطلوبات العولمة) ، أو تخفيض ضرائب الأعمال

لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية ، سوف ينتج عنهما في الحال فقدان إيرادات معتبرة كانت

تدعم الخزينة العامة (لمعرفة تأثير خفض التعريفات الجمركية أنظر Baunsgaard & Keen,

2005) . أو عندما يتم تحرير حساب رأس المال سيؤدي إلى هروب رأس المال Capital

Flight مثال آخر: من شأن تبني سياسات اقتصادية كلية هادفة إلى استقرار الأسعار

باستهداف التضخم أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تقييد الاقتراض وبالتالي خفض

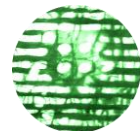
معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.

3-الموارد المحلية في أفريقيا : حقائق نمطية

تتكون الموارد المحلية في أفريقيا شأنها شأن أي منطقة في العالم من المدخرات الخاصة والمدخرات العامة

(الإيرادات الضريبية).

1- معدلات الادخار:

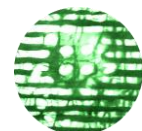


تعد معدلات الادخار أقل في أفريقيا جنوب الصحراء منها في أي منطقة أخرى من البلدان النامية ، فقد بلغت في الثمانينيات من القرن الماضي 8% مقابل 23% في جنوب GDP نسبة الإذخار إلى الناتج القومي المحلي ، وفي العام 2003 م بلغ (Aryeetey and Udry , 2000) آسيا ، و 35% للاقتصاديات المصنعة حديثاً ، الادخار الاجمالي 16.9% مقابل 24.9% في جنوب آسيا ، و 41.8% في شرق آسيا والباسفيك ، و 23.1% في البلدان ذات الدخل الأقل دخلاً ، و 27.9% في البلدان متوسطة الدخل ، في حين بلغ الادخار الصافي 6.3% مقابل 15.9% في جنوب آسيا ، و 32.6% في شرق آسيا والباسفيك ، و 14.2% في البلدان ذات الدخل (17.6%) ، وبلغت في عام 2006 م (McKinley, 2005) الأقل دخلاً ، و 17.8% في البلدان متوسطة الدخل ، في شرق آسيا والباسفيك 42.9 في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و 4% في جنوب آسيا ، و 20%مقابل خلال الفترة من 1980-GDP) ، وبلغ نسبة الإذخار إلى الناتج القومي المحلي (World Bank , 2007) 2010 في 41 بلد في أفريقيا جنوب الصحراء 14.3% ، مقابل 40% للاقتصاديات المصنعة حديثاً لنفس (. هذه الأرقام يؤكد أن أفريقيا ظلت لفترة <http://www.afroarticles.com/article-dashboard> الفترة) طويلة تعاني من فجوة في الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية ، الأمر الذي يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي في القارة خلال تلك الفترات وما بعدها.

هناك عدة عوامل أسهمت في تدني معدلات الإذخار في القارة الأفريقية تشمل:

أ- انخفاض متوسطات الدخل الحقيقية للأفراد، إذ أن احتياجات الإنفاق الاستهلاكي تطفئ جذوة الحوافز الاقتصادية الداعية للادخار، وحتى عندما تكون متوسطات الدخل الحقيقية لدى الأفراد في بعض الأحيان مرتفعة فانها توجه الى عادات الاستهلاك المظهري أو محاولة محاكاة مستويات العيش في البلدان المتقدمة.

ب- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يذخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.



ت- ضعف الجهاز المصرفي وعدم فاعليته في تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية: يتسم الجهاز المصرفي في أفريقيا بالضعف وعدم الفاعلية كوسيلة من وسائل تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية ، ففي عام 2007 م بلغت نسبة الاقراض إلى الناتج المحلي الاجمالي في أفريقيا 16.6% مقابل 32.5-43.9% في البلدان النامية الاخرى (Allen [Franklin](#) and others, 2010) ، ومما يزيد من تقييد فرص الاستثمار أن موارد المصارف تغلب عليها الودائع قصيرة الأجل التي لا يمكن استثمارها في مشاريع طويلة الأجل، خاصة الاستثمارات في مجالات تعد البلدان الأفريقية في أمس الحاجة إليها مثل البنية الأساسية (الأونكتاد ، مصدر سابق).

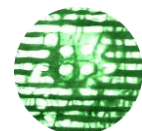
2- الإيرادات الضريبية:

الأقل في أفريقيا على مستوى العالم إذ لم GDP تعد الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (Carter Alan and OECD) تبلغ 20% مقابل أكثر من 33% لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أن أكثر من 2010) (Owens Jeffrey, and Richard Carey) ، وفي دراسة ل (Cebreiro Ana, 2012) نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لم تستطع تحصيل إيرادات ضريبية أكثر من 15% من الناتج المحلي . OECD الاجمالي مقابل 23% لبلدان أمريكا اللاتينية ، و 35% لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ويرجع تدني الإيرادات الضريبية في أفريقيا للأسباب التالية:

أ- السمات الهيكلية للاقتصادات الأفريقية التي تجعل تحصيل الضرائب أمراً صعباً مثل سيادة القطاع الزراعي التقليدي المعيشي ، وارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من الأنشطة التي لا تخضع في الغالب للضريبة.

ب- افتقار معظم بلدان القارة الى الكوادر التنظيمية، الكفاءة والمؤهلة التي تتولى إدارة الضرائب سواء ما يتعلق بحصر المكلفين أم بتقدير الضريبة وتحصيلها.



ت- شيوخ ظاهرة التهرب الضريبي.

ث- اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة) .

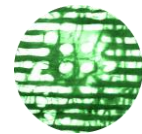
ج- فساد بعض أنظمة الحكم الأفريقية وما يترتب عليها من شيوخ ظاهرة النفوذ السياسي لذوي الثروات الذين يعملون على اعاقه تطبيق الاحكام القانونية ولا سيما قوانين الضرائب.

ح- التهريب عبر الحدود Cross Border Smuggling

خ- مناخ الاستثمار غير المواتي: بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مازالت موقعاً مرتفعاً التكلفة والمخاطر بالنسبة للمستثمرين إذ يتراوح عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري في القارة الإفريقية بين 5 إجراءات في دولة مدغشقر و 20 إجراءً في غينيا الإستوائية على سبيل المثال ، ومن حيث الوقت المستغرق لإتمام إجراءات بدء النشاط تصل الفترة المستغرقة لإنهاء إجراءات بدء النشاط إلى 7 أيام في مصر و 6 أيام في كل من من موريشيوس وزامبيا وبوركينا فاسو ومدغشقر و 233 يوماً في غينيا - بيساو وهي أطول دول إفريقيا من حيث فترة إنهاء إجراءات بدء النشاط التجاري (الأسرج ، 2010 م).

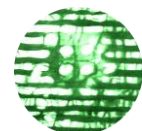
د- هروب رؤوس الأموال Capital Flight: تشير التقديرات إلى أن رصيد رؤوس الأموال "الهاربة" من أفريقيا هو أكبر من رصيد ديون هذه القارة ، مما يدفع بعض المحللين إلى الاستنتاج بأن أفريقيا هي "دائنة صافية" net creditor "إزاء بقية العالم (الأونكتاد ، مصدر سابق). يؤكد هذا أحدث دراسة قام بها (Boyce and Ndikumana, 2012) التي أوضحت بأن 33 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء فقدت 418 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 1970-2010م بما يفوق في حجمه المساعدات الانمائية الرسمية ODA (659 مليار دولار) والاستثمار الاجنبي المباشر FDI (306 مليار دولار) التي تلقتها هذه الدول مجتمعة لنفس الفترة . والبلدان الغنية بالنفط هي الأكثر من بين تلك الدول التي

- هذه المجموعة شملت: نيجيريا ، أنجولا ، ساحل العاج ، جنوب أفريقيا ، السودان ، الكونغو الديمقراطية ، الغابون ، أثيوبيا ،⁵ موزمبيق ، الكمرون ، الكونغو برازافيل ، زامبابوي ، زامبيا ، تونس ، غانا ، مدغشقر ، سيراليون ، رواندا ، يوغندا ، بورندي ، كينيا ، Sao Tome ، بونسوانا ، موريتانيا ، جمهورية أفريقيا الوسطي ، تشاد ، غينيا ، بوركينا فاسو ، ملاوي ، Cape Verde سيشل ، Swaziland ، ليسوتو ، and Principe.



شهدت هروباً لرأس المال- إذ شكلت رأس المال الهارب 72% من رأس المال الهارب من دول المجموعة (591 مليار دولار) لنفس الفترة.

يؤثر هروب رؤوس الأموال سلباً على الإيرادات الحكومية في أفريقيا من خلال تقليله القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب. كذلك فإن هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول مما يعنى تأكل القاعدة الخاضعة للضريبة. ويؤدى انخفاض القاعدة الضريبية الى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة ، وبالتالي الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلى كافية ، فقد تلجأ الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل ، مثل ضريبة المبيعات ، أو قد تلجأ الحكومة الى التمويل التضخمى. على أن لجوء الحكومة الى التمويل التضخمى سوف يؤدى الى مزيد من هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، وذلك لتجنب الضريبة التضخمية على الأصول المقيمة بالعملة المحلية ، كذلك قد تضطر الدولة للاقتراض من الخارج لنقص موارد النقد الأجنبي لديها، مثلما هي الحال في الدول النامية، وهو ما يضطر الدولة إلى تحمل دين خارجي كبير بينما مواردها من النقد الأجنبي تتسرب إلى الخارج. فقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول النامية صاحبها ارتفاع في مستويات مديونية الدول التي تعاني الهروب، ما يعني أن عملية الاقتراض من الخارج لا تضيف إلى موارد الدولة من النقد الأجنبي على النحو المفترض من الناحية النظرية، وإنما تبدو العملية وكأنها اقتراض النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال. بالطبع تكون عمليات هروب رؤوس الأموال أكثر ضرراً للدولة عندما لا تقابلها تحركات في الاتجاه المعاكس لرؤوس الأموال لكي تعوض التدفق الخارجي للأموال، وهو ما قد يخلق مشكلة حادة لبعض الدول التي تعاني ندرة في موارد النقد الأجنبي على نحو خاص.



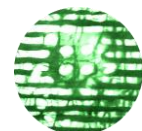
السياسات المطلوبة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية في أفريقيا:

4-1: إصلاح نظم الحكم:

إيجاد نظاماً للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة ، والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية لا تمكن الحكومات الأفريقية من تعبئة الموارد المحلية (ممثلة في زيادة الإيرادات الضريبية ، والمدخرات الخاصة ، والحد من هروب رأس المال) فحسب، بل تمكنهم أيضاً من جذب الموارد الأجنبية لتمويل الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

4-2: سياسات الاقتصاد الكلي:

يمثل توليد موارد محلية من أجل ادخارها واستثمارها بصورة منتجة الركيزة الأساسية للتنمية المطردة. ومن مواطن الضعف الهيكلية الرئيسية التي يتعين التغلب عليها في معظم بلدان القارة الأفريقية الانخفاض الشديد في نسبة المدخرات المحلية؛ بيد أنه لن تكون هناك مدخرات محلية كافية، ولا استثمار كاف جيد النوعية، ما لم يكن هناك انضباط على صعيد الاقتصاد الكلي. ويجب أن تصاغ السياسة الاقتصادية بحيث تجعل التضخم وميزان العمليات الجارية متسقين مع النمو المطرد. ويعني ذلك بالنسبة للبلدان العالية التضخم أن تستهدف السياسة النقدية الحد من التضخم على مر الزمن، ثم تثبيت معدله متى وصل إلى مستوى منخفض. كما يلزم أن تكون السياسة النقدية متسقة مع النظام المختار لسعر الصرف، الذي يتعين أن يعطي ضمانات معقولة بأن البلد سيتفادى حدوث عجز في حساب العمليات الجارية يتجاوز في ضخامته الحد الممكن تحمله.



4-3: إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي

ينبغي أن تعمل البلدان الأفريقية على دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بطريقة تضمن عناصر التكامل بينهما للاستفادة منه في دعم الإيرادات العالمية ولتعزيز مشاركته التنموية في الاقتصاد الأفريقي ، وذلك بتوفير الائتمان الكامل لأنشطته بفوائد منخفضة وتوفير آليات لتسويق منتجاته مع ضرورة تبسيط الإجراءات الرسمية التي يلزم اتباعها، حتى تكتسب الوحدات بمقتضاها القدرة على موازلة النشاط بشكل رسمي.

4-4: الحد من هروب رأس المال:

عن طريق ورفع مستوى الكفاءة بالنسبة للإدارة الاقتصادية وتنوع الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، المتوافرة مع وضع سياسة واضحة المعالم بالنسبة لأولويات تخصيص الموارد، وترشيد استخدامها. وينبغي أيضاً الإعفاءات منح خطو خطوات لتحسين التوزيع غير المتكافئ للثروة، والذي يسهم في هروب رأس المال. ويشكل التحويلات. لاجتذاب شيوخاً أكثر السياسات التفضيلية والمعاملة والامتيازات الضريبية

4-5: إصلاح النظام الضريبي:

ينبغي أن يكون الهدف العام لهذه الإصلاحات هو توسيع القاعدة الضريبية ، كما ينبغي أن تقوم على ثلاث دعائم: الدعامة الأولى وجود عقد بين دافعي الضرائب والدولة يربط الضرائب بتوفير الخدمات العامة بشكل واضح. والدعامة الثانية هي القسر، للحد من التهرب الضريبي. والدعامة الثالثة هي آلية موثوق بها للكشف عن المتهربين ومعاقبتهم. ويتم تعزيز الدعامة الثانية عن طريق الدعامة الثالثة (الأونكتاد ، 2007 م).

4-6 : جذب ودائع العمال المهاجرين:

يمكن تحويل رأس المال إلى المسار العكسي إذا أوجدت البلدان الأفريقية فرصاً استثمارية كافية قادرة على أن تجذب اهتمام مواطنيها في المهجر، ولتبيد مخاوف بعض المستثمرين المحتملين يمكن أن تبحث البلدان تحديد



فترة زمنية للإعفاء من هروب رأس المال مع اتباع سياسة عدم السؤال عن رأس المال العائد" وفيما يتعلق بالتحويلات المالية ، ينبغي أن تسعى البلدان إلى تشجيع أصحاب التحويلات على استخدام القنوات الرسمية وأن تضع في نفس الوقت برنامجاً أو إطاراً لزيادة النصيب المخصص للاستثمار بدلاً عن الاستهلاك. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن تشجع على إيجاد خدمات مالية تتعلق بالتحويلات المالية وبتكاليف تنافسية وأن تشجع البلدان التي تأتي منها التحويلات المالية على تعزيز استخدام القنوات الرسمية من خلال خفض الضرائب ، ومرافق التحويل ذات التكلفة المنخفضة (المصدر نفسه).

4-7 : إصلاح سوق رأس المال:

إيجاد نظام مالي يتسم بالتنوع وحسن الأداء والقدرة على المنافسة له أهمية قصوى لكل من تعبئة المدخرات واستثمارها بصورة منتجة. وكل بلد بحاجة إلى نظام مالي يشجع المدخرات ويوفر الانتماء بكفاءة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فضلاً عن المشاريع الصغيرة، بما فيها المشاريع المملوكة للفقراء والمرأة. ولا وجود لهذا النظام، هو الآخر، في معظم البلدان النامية. ويتطلب استحداثه إطاراً حديثاً يتضمن بصورة تدريجية المعايير المقبولة دولياً لتكوين رأس المال، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، وسن القواعد التنظيمية، والإشراف، فضلاً عن الترتيبات المتعلقة بإدارة الشركات والإفلاس المطوعة حسب الثقافة المحلية مع مواءمتها مع المعايير العالمية في الوقت نفسه. ومن الصعب بناء النظم المالية التي تلبي هذه المواصفات. ويلزم أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية في النهوض بهذه المهمة

(http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm).

ملاحظات ختامية:

تناولت هذه الورقة أهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في أفريقيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وما ترتب عليه من تراجع الاهتمام العالمي ببلدان العالم الثالث بما في ذلك أفريقيا

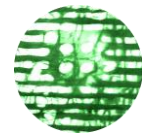


وللأزمة المالية التي ضربت العالم في أواخر عام 2008م وما ترتب عليهما من تناقص الموارد المالية المخصصة لبلدان القارة سواء كانت قروض أم مساعدات إنمائية رسمية .

لقد أوضحت الورقة معدلات الادخار في أفريقيا جنوب الصحراء أقل منها في أي منطقة أخرى من البلدان النامية ، وقد أرجع ذلك لانخفاض متوسطات الدخل الحقيقية للأفراد ، وضعف الجهاز المصرفي وعدم فاعليته في تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية ، وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود. كذلك أوضحت الورقة أن الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP أقل في أفريقيا أقل منها في أي منطقة العالم ، وقد أرجع ذلك للسماة الهيكلية للاقتصادات الأفريقية التي تجعل تحصيل الضرائب أمراً صعباً مثل سيادة القطاع الزراعي التقليدي المعيشي ، وارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الأنشطة التي لا تخضع في الغالب للضريبة ، وافتقار معظم بلدان القارة الى الكوادر التنظيمية، الكفاءة والمؤهلة التي تتولى إدارة الضرائب سواء ما يتعلق بحصر المكلفين أم بتقدير الضريبة وتحصيلها ، وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي ، واتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة) ،

وفساد بعض أنظمة الحكم الأفريقية وما يترتب عليها من شيوع ظاهرة النفوذ السياسي لذوي الثروات الذين يعملون على اعاقة تطبيق الاحكام القانونية ولا سيما قوانين الضرائب ، والتهريب عبر الحدود ، ومناخ الاستثمار غير المواتي ، وهروب رؤوس الأموال.

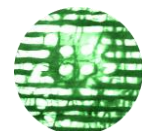
وخلصت الورقة إلي أن إيجاد نظاماً للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة ، والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية ، فضلاً عن تصميم وتنفيذ سياسات إقتصادية جيدة ، وإيجاد نظام مالي يتدخل كوسيط لجذب ودائع الجمهور وإتاحته للقادرين على الاستثمار بكفاءة ، وإدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي ، والحد من هروب رأس المال، وإصلاح النظام الضريبي ، وتشجيع تحويلات العمال المهاجرين ، وإصلاح سوق رأس المال تعد شروطاً ضرورية لضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية في القارة.



المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- ابراهيم ، رمزي علي (1986م) ، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، جامعة الكويت.
- 2- الزبير ، محمد خير أحمد (2009م) ، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية : تجربة السودان 1956-2006م ، دار السداد ، الخرطوم.
- 3- الأسرج ، حسين عبدالمطلب (2010) ، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/60265>
- 4- العربي ، أشرف (2007 م) ، رأس المال البشري في مصر ، المفهوم- القياس - الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 39 ، بيروت ، لبنان.
- 5- العيسوي ، إبراهيم (2011م) ، نموذج التنمية المستقلة : البديل لتوافق واشنطن في زمن العولمة ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر- العدد الأول ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- 6- إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية : الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ، 29 نوفمبر - ٢ ديسمبر 2008 م ، الدوحة، قطر.
- 7- توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، المكسيك ، 18-22 مارس 2002 م.
- 8- سعيد ، محمد السيد (2005م) ، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (40) ، بيروت ، لبنان.
- 9- عباس الفياض (22 فبراير 2008م) "قضايا معاصرة في التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية" الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- 10- علي ، علي عبدالقادر (2008م) ، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي ، مجلة جسر التنمية ، العدد رقم 76 ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت.

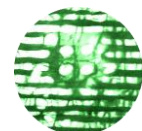


11- محمد ، محمود يونس والمبارك ، عبدالنعم محمد (1985م) ، في اقتصاديات التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.

12- يوسف إبراهيم يوسف ، إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، كتاب الأمة ، العدد:36، ذو القعدة 1413 هـ، مايو 1993م. مركز البحوث والمعلومات، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Ali , Abdel Gadir, Ali (1985) , The Sudan Economy in Disarray , Biddless Ltd , Guildford & King's Lynn , London , U.K.
- 2- Allen [Franklin](#), Carletti Elena, Cull Robert , Qian , Jun “QJ” , and Senbet Lemma (2010) , The African Financial Development Gap , EUI working papers:ECO, European University Institute. Dept. of Economics
- 3- Aryeetey , Ernest and Udry , Christopher (2000) , Saving in Sub-Saharan Africa , Center for International Development (CID) Working Paper No. 38, Harvard University
- 4- Aryeetey, E. (2004), “A Development-focused Allocation of the Special Drawing Right”, WIDER Discussion Paper WDP 2004/3. Helsinki.
- 5- Arrow, Kenneth (1962), “The Economic Implications of Learning by Doing,” *Review of Economics and Statistics*, 29: 155-173.
- 6- Baunsgaard Thomas and Keen Michael (2005), “Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization”, *IMF Working Paper WP/05/112*
- 7- Boyce, James K. and Leonce Ndikumana , (2012) , Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates, 1970 - 2010 , Research Report , Political Economy Research Institute, University of Massachusetts-Amherst.
- 8- Carter Alan and Cebreiro Ana (2012), Africa's tax system: A survey, OECD Centre for Tax Policy and Administration
- 9- Culpeper, Roy and Bhushan, Aniket, Domestic Resource Mobilization:A Neglected Factor in Development Strategy. Background Paper prepared for Workshop on Domestic Resource Mobilization in Sub-Saharan Africa Entebbe, Uganda May 27-28- 2008.
- 10- Kaldor, Nicholas and James Mirrlees (1962), “A New Model of Economic Growth”, *American Economic Review*, 117-192.



- 11- Knack, Stephen (2001). "Aid Dependence and the Quality of Governance: A Cross-Country Empirical Analysis." Washington: *World Bank Working Paper* 2396
- 12- Lucas, Robert E. (1988), "On the Mechanics of Economic Development," *Journal of Monetary Economics* 22: 2-42.
- 13- McKinley, Terry (2005), Economic Alternatives for Sub-Saharan Africa: 'Poverty Traps', MDG-Based Strategies and Accelerated Capital Accumulation Draft Paper for the G-24 Meeting, 15-16 September 2005.
- 14- Nurkse, (1966) Problems of Capital Formation in Under Developed Countries, Basil Blackwell.
- 15- Ogunley, Eric Kehind and Fashin , Desire Adebimp ,The Imperatives for Domestic Resource Mobilization for Sustained Post-Crisis Recovery and Growth in Sub-Saharan Africa , African Economic Conference , Kigali , Rwanda , 30 October- 2 November 2012.
- 16- Owens Jeffrey, and Richard Carey (2010), "Tax for development", in *OECD Observer* No 276-277 December 2009-January 2010
- 17- Rostow , W. W (1960) , Stages of Economic Growth , Cambridge University Press.
- 18- Romer, Paul M. (1986), "Increasing Returns and Long Run Growth," *Journal of Political Economy* 94: 1102-1137.
- 19- UNCTAD (2007), *Reclaiming Policy Space: Domestic Resource Mobilization and Development States*, UNCTAD/ALDC/AFRICA/2007/1, Economic Development in Africa.
- 20- World Bank ,(2007) , Development Indicators.
- 21- <http://www.afroarticles.com/article-dashboard>
- 22- http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm

